المخاطر وسياسة إدارتها ومراقبتها

تقوم إدارة المخاطر والأمن بشركة السوق المالية السعودية (تداول) بإتباع منهجية "الثلاث مستويات للدفاع"، والتي تعتبر الأفضل حسب المعايير العالمية. كما تساعد على تحديد المسؤوليات لكل من الإدارات العامة في الشركة والإدارة التنفيذية ولجان المجلس بشكل دقيق وفاعل فيما يخص المخاطر، ومن أدوار الإدارة المهمة إقرار وتطوير معايير ومتطلبات أمن المعلومات واستمرارية الأعمال لجميع أعضاء السوق ومزودي البيانات بما يتناسب مع التغييرات المصاحبة والمحيطة للسوق، بالإضافة إلى رفع مستوى التوعية بالمخاطر والأمن واستمرارية الأعمال بما يتماشى مع التغيرات في السوق ورؤية الشركة.

وفيما يلي أنواع المخاطر المُعرفة والمعتمدة من تداول:

النوع الأول - مخاطر العمليات:
هي المخاطر الناجمة عن ضعف كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والخارجية، أو الأفراد، أو النظم، أو الأحداث الخارجية، وتشمل المخاطر المترتبة على عمليات الإصدار ومعاملات شركات المقاصة وصفقات السوق ومعاملات الأصول والودائع وتنظيم السوق والموارد البشرية والأصول المادية. تقوم إدارة المخاطر والأمن بمراجعة جميع المصادر المتعلقة بمخاطر العمليات بالتعاون مع الإدارات المعنية بهدف التقليل من تلك المخاطر.

النوع الثاني - المخاطر التقنية:
هي المخاطر المرتبطة بتقنية المعلومات التي تنتج عن احتمالية وجود خلل في أنظمة المعلومات أو أخطاء في البنية التقنية، أو الاتصالات. وتركز إدارة مخاطر تقنية المعلومات على فهم العمليات والإجراءات الجارية، وتحديد المخاطر الممكنة، والتأثير المحتمل لأي إخفاقات على صعيد العمليات أو المعلومات المستخلصة منها. يجب أن تراعي استراتيجيات الوقاية من المخاطر وتخفيفها العوامل البشرية، وخاصة احتمال وقوع إضرار متعمد، بالإضافة إلى الأضرار العرضية. وتتضمن هذه الاستراتيجيات الحد من مسؤولية الشركات عن أي مخاطر أو تجنبها كليةً أو تخفيف آثارها الضارة أو استيعاب عواقبها كلياً أو جزئياً.

النوع الثالث - المخاطر التنظيمية:
هي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة الشركة قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات التنظيمية بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي الى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة. وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب انتهاك الشركة للأنظمة والمعايير الموضوعة من قبل السلطات التنظيمية؛ أو غياب استراتيجية مناسبة لتحقيق الأهداف على المديين القصير والطويل.

النوع الرابع - المخاطر المالية:
هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو تقلل من كفاءة المصاريف التشغيلية. وأحد الأمثلة على ذلك هو الطبيعة المتقلبة لعمولة التداول والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات. وتشمل المخاطر الأخرى تباين أسعار الفائدة وأسعار الصرف والقيمة السوقية للأسهم التي قد تؤثر على معدل العائد على الاستثمار، بالإضافة إلى مخاطر السيولة والاستثمار والتأمين والتحليل المالي. وتتمثل إحدى الإستراتيجيات الرئيسية لتخفيف المخاطر في زيادة الدخل غير المتعلق بالتداول، من أجل التخفيف من المخاطر الناشئة عن تقلبات السوق. وتشمل المخاطر المالية أيضاً المخاطر ذات الصلة بخدمات المشتريات والدعم التي وضعت من أجلها استراتيجية معتمدة للحد من تأثيراتها المحتملة.

النوع الخامس - مخاطر أمن المعلومات:
هي المخاطر الناتجة عن الثغرات التقنية والتهديدات لأصول المعلومات المستخدمة من قبل الشركة والتي تؤثر على تحقيق أهداف العمل. وتشمل مخاطر أمن المعلومات التهديدات الداخلية والخارجية، ومخاطر خصوصية وسرية البيانات ومخاطر صحة وتوافر المعلومات. ويتولى قسم إدارة المخاطر والأمن تحديد مستوى سرية البيانات للتأكد من فعالية الأدوات والإجراءات والضوابط اللازمة للوصول إليها، إضافةً إلى تقييم قدرة الشركة على حماية البيانات السرية في مواجهة كافة التهديدات المترتبة على أي عمليات إفصاح أو وصول غير مصرح بها.

النوع السادس - المخاطر استمرارية الأعمال:
هي المخاطر التي تؤدي إلى توقف عمليات الشركة بشكل كارثي ومؤثر مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في البنية التقنية ومستوى الخدمات المقدمة. وتشمل هذه المخاطر انهيار البنية التحتية والكوارث الطبيعية والمشاكل التي يتعرض لها مقدمو الدعم اللوجستي والتهديدات التي تستهدف الأفراد.

وتقوم إدارة المخاطر والأمن بتحديد متطلبات استعادة الخدمة في أعقاب الأعطال الكبرى وضمان قدرة الشركة على الحفاظ على الخدمات المقدمة بما يضمن الحفاظ على سلامة ومصداقية السوق والمستثمرين. كما تعمل الإدارة على وضع الضوابط والخطط للحد من مخاطر تعطل النظام أو المرافق العامة لضمان استمرارية الأعمال بما يتناسب مع متطلبات رفع كفاءة السوق.

النوع السابع - المخاطر الخارجية:
هي المخاطر أو الخسائر المحتملة الناجمة عن عدد من العوامل الخارجية والتي تشكل البيئة المحيطة والمؤثرة على أداء وأعمال الشركة مثل الظروف الاقتصادية، السياسية، والبيئية، وتندرج تحتها مخاطر أعضاء السوق والمخاطر القانونية ومخاطر مزودي البيانات ومخاطر البائعين والموردين.